الأزمات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

The crises that faced the Iraqi economy after 2003

المدرس إبراهيم حربي إبراهيم

الجامعة التقنية الوسطى/ معهد تكنولوجيا / بغداد

الملخص

من الضروري تشخيص الأزمات التي تعيق تقدم العراق اقتصاديا، إذ "يمكن" التمعن فيها لتحديد الأولويات الاستراتيجية الاقتصادية للمرحلة القادمة ومن خلال هذه الدراسة سوف نستعرض أبرز الأزمات التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي تستلزم من صناع قرار المسؤولية إدراك خطورة هذا الواقع المتدني وضرورة إعطاء الموضوع اهتماما بالغاً للحد من تفاقم هذه التحديات التي آلت بالعراق إلى الوضع الذي يعيشه الآن.

Abstract

It is necessary to diagnose the challenges that hinder Iraq's progress economically, as it can be looked into to determine priorities economic strategy for the next phase and through this study will review the major challenges facing the Iraqi economy, which requires the decision-makers responsibility to recognize the seriousness of this fact, the low and the need to give the subject the importance of great importance to reduce exacerbate these challenges in Iraq that led to the situation of the now.

المقدمة :

إن واقع الاقتصاد العراقي لأكثر من عقدين من الزمن له ملامح بارزة على تراجع قدراته بكافة مؤشراته الاقتصادية فالحروب المتتالية والصراعات الداخلية والحصار، قد أثقل من كاهل الاقتصاد العراقي ، واستنزف معظم موارده المادية والبشرية ، ومن خلال قراءة مسيرة أداء الاقتصاد العراقي نستطيع إن نلمس مدى التدهور المستمر الذي لحق بالاقتصاد الوطني ونتائجه السلبية إذ ورث النظام الجديد نظاماً متخلفاً انعكس في تخلف أوضاعه الاقتصادية على موارده المادية والبشرية بشكل واضح وعلى فئات المجتمع العراقي الذي كان يعاني من الفقر والحرمان والبطالة والتضخم التي أصبحت عائق أساسي تواجه الاقتصاد العراقي ، مما يستلزم من صناع قرار المسؤولية إدراك خطورة هذا الواقع المتدني وضرورة إعطاء الموضوع اهتماماً بالغاً للحد من تفاقم هذه الأزمات التي آلت بالعراق إلى الوضع الذي يعيشه الآن، ومن خلال هذا البحث نحاول تسليط الضوء على اهم التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 مع إمكانية إيجاد الحلول اللازمة لها**ويهدف** هذه البحث إلى تثبيت الإخفاق ما بين السياسة الاقتصادية وبين غياب الرؤية الوطنية للاستراتيجية الاقتصادية الموحدة من جانب وفشل تطبيق سياسات الاقتصاد القادرة في تأمين تنمية اقتصادية شاملة وتحقيق استقرار اقتصادي وما نجم عن هذا الفشل من ظهور للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة ومن جانب أخر .

وقد تجلت **مشكلة البحث** عن عدم امكانية إبعاد إشكالية عدم الاستقرار في العراق عن الأزمات الاقتصادية والسياسية وتأتي **أهمية البحث** في استعراض الدوافع الكامنة في عدم نجاح فرص تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد في الفترات السابقة وكيفية انهاء هذه الإخفاقات لتحقيق التنمية الشاملة للبلد.

في حين إن **فرضية البحث** تبين إن الأزمات الاقتصادية هي من أهم أسباب عدم استقرار العراق

وقد قسم **البحث** إلى ثلاثة مباحث رئيسية تضمن

المبحث الأول : سمات الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني : الأزمات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

المبحث الثالث: جهود الإصلاح الضرورية للاقتصاد العراقي ..

المبحث الأول : سمات الاقتصاد العراقي :

يمكن توضيح اهم أشكال صفات "الاقتصاد العراقي" والأفاق المستقبلية التي ليس بالإمكان إبعادها عن الواقع الحالي ، وهو موضوع له سعة كبيرة ومتشعب في ظروف داخلية لها تأثير بالمتغيرات الإقليمية التي تحيط به والمتغيرات العالمية بصيغتها الاقتصادية والسياسية . ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص حقيقة الاقتصاد العراقي بالأتي :

1- الموارد الطبيعية والبشرية :

يمتلك العراق وفرة من الموارد والثروات الطبيعية والبشرية هذا بالإضافة إلى موقعه الجغرافي كما ويتميز بثروة نفطية ضخمة إذ تشير التقديرات الأكيدة للاحتياطي العالمي المثبت حسب تقديرات المجلة الإحصائيةBP حوالي1,048 تريليون برميل وتعادل حوالي 143 مليار طن متري وحسب معدلات الاستهلاك لعام 2002 [1] . ولابد من الإشارة إلى إن السعودية تمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم قدر بحدود 264.209. مليون برميل وتأتي بعدها بلدان كندا وايران **والعراق** الذي بلغ احتياطي النفط لهما نحو 179.2 ، 136,3 ، 115 مليون برميل على التوالي في حين بلغ الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2007 نحو 21 مليون برميل انظر الجدول (1) يوضح ذلك.

جدول(1)

الاحتياطي المؤكد لبعض دول العالم للمدة(2007- 2013) مليون برميل

الدولة	الاحتياطي المؤكد - 2007	الاحتياطي المؤكد 2013
المملكة العربية السعودية	264.209	265.90
كندا	179,2	6.00
ايران	136.150	157.30
العراق	115	145,30
الكويت	101,5	101.5
الإمارات العربية المتحدة	97,8	97,8
الولايات المتحدة الأمريكية	21	31,78
البرازيل	11,8	13.22
الأوبك	939.016	1007.2

Source: Annual statistical Bulletin 2007,Table 9,P17,Bpstatistic-review of world energy-20,p6

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، الإمارات العربية، أبو ظبي، الملاحق الإحصائية،ص387

كذلك هنالك تفاوت في تقدير الاحتياطيات المحتملة من النفط الخام إلا إن الرقم المقدر والمتفق عليه لدى الخبراء يزيد عن 200 مليار برميل ، مما يعني إن مدة نفاذ النفط العراقي على افتراض معدل إنتاج يصل إلى (6)

(1) - مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي،2012، ،ص15

مليون برميل يوميا سوف تصل بين 139–208سنة [2]. كما إن العراق أحتل المراتب المتقدمة بين الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن أخرى لا يسع المجال الإسهاب في شرحها وتفصيلها لكنها تستخدم في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنظفات . وبالإضافة لما سلف فإن العراق يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود 48 مليون دونما والتي تشكل(26.4%) من المساحة الإجمالية والمشتغل منها لا يتجاوز (23) مليون دونما إي بحدود (48%) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة [3] وهي نسبة جيدة مقارنة بباقي البلدان في العالم مما يعني أن هناك طاقات تشكل حافزا قويا لدعم التنمية الاقتصادية .

إما في مجال موارده **البشرية** فإن عدد سكانه بلغ (6) مليون نسمة حسب تعداد 1965 ، وارتفع إلى 22 مليون نسمة استناداً إلى آخر تعداد اجري في العراق عام 1997 إلا انه قدر بـ **(28,741)** مليون نسمة سنة 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب 2.4% [4] وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة 5.5%[5] وفي عام 2009 بلغ عدد سكان العراق حوالي **(30,163)** مليون نسمة وفي عام 2014 بلغ عدد سكان العراق حوالي **(34,278)** مليون نسمة يتنوع بتقسيماته وفئاته العمرية والمهارات والكفاءات ، ويبلغ عدد القادرين على العمل (7) مليون عراقي[6]، كما موضح في الجدول (2) التالي الذي يوضح عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة المذكورة (2003 – 2014) هذا يؤكد بان العراق ، يمتلك ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية حيث نجد ارتفاع تعداد سكان العراق سنويا من عام 2003 الى عام 2014 اذ بالإمكان تحويل هذه الزيادة الى جانب قوة للاستفادة منها

جدول (2) تعداد سكان العراق للمدة 2003– 2014

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	25,960	26,674	27,377	28,064	28,741	29,430	30,163	30,962	31,760	31,760	33,417	34,278

المصدر : الجدول من اعداد الباحث تم الاعتماد على مؤشرات البنك الدولي الموقع الالكتروني
http ://data.albankaldawli.org /indicator

(2) - مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16) ،بغداد2007 ص 34.

(3) - عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83.

(4) - استخرجت النسبة من قبل الباحث.

(5) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، ص 314.

(6) - مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مصدر سبق ذكره ، بغداد 2007 ص 34.

المبحث الثاني : الأزمات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام2003

1- أزمة الفساد

حسب المؤشرات العالمية لمدركات الفساد لعام 1998 والتي تؤكد ان الدول الإسكندنافية هي في موقع الصدارة بفحوى على أنها الأقل فساداً ما بين 85 بلد تضمنها المؤشر، أما دول العالم الأكثر فساداً هي نيجيريا وتنزانيا وهندوراس والبار اجوي والكاميرون [7]. اما عن عام 2003 يوضح التقرير على بقاء الدول الاسكندنافية في موقع الصدارة وهذا يؤيد أنها الأقل فساداً ما بين

الجدول (3) مؤشرات مدركات الفساد للدول المجاورة للعراق CPI 2003-2014

الدولة / السنة / عدد الدول	العراق	تركيا	سوريا	الاردن	ايران	السعودية	الكويت
2003 / 133 دولة	115	77	69	44	79	47	36
2004 / 146 دولة	130	81	73	37	88	72	44
2005 / 159 دولة	141	69	76	38	93	75	45
2006 / 163 دولة	160	60	93	40	105	70	46
2007 / 179 دولة	178	64	138	53	131	79	60
2008 / 180 دولة	178	58	147	47	141	80	65
2009 / 180 دولة	176	61	126	49	168	63	66
2010 / 178 دولة	175	56	127	50	146	50	54
2011 / 182 دولة	175	61	129	56	120	57	54
2012 / 174 دولة	169	54	144	58	133	66	66
2013 / 177 دولة	171	53	168	66	144	63	69
2014 / 175 دولة	170	64	159	55	136	55	67

المصدر : الجدول من اعداد الباحث تم الاعتماد على منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد على الموقع الالكتروني ، http ://www,trans

133 دولة، أما دول العالم الأكثر فساداً هي مينا مار، والباراجواي، وهاييتي، ونيجيريا، وبنغلادش، اما عام 2008 وضح التقرير عن بقاء الدول الاسكندنافية في موقع الصدارة مع سنغافورة مما يؤكد هي "الأقل فساداً" بين 180 بلد تضمنها "المؤشر لسنة 2008، والذي تتباين نتائجه بين 10 "(نظيف جداً) وصفر(فاسد جداً)" أما دول العالم "الأكثر فساداً" هي "العراق"، "مينا مار"، هايتي والصومال، 2003-2008 [8]: ومن الجدول (3) اعلاه الذي يوضح ما مدى ما وصل اليه العراق بالمقارن مع الدول الجوار من مستويات خطيرة على الصعيد الفساد المالي والاداري والتي حتما تكون ازمة تواجه الاقتصاد العراقي وتحدي كبير يستدعي ايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها

(7) -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency International Secretariat, www.transparency.org, Berlin, Germany, September 1998.

(8) - See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003**, Op. Cit.,** P.P.4-7

2- أزمة نمو السكان

نما سكان العراق بشكل سريع بسبب السياسات السكانية التي استهدفت تشجيع نمو السكان منذ سبعينات القرن الماضي وقد بلغ معدل النمو (3,5%) سنويا خلال المدة (1997 – 2007) وقد انخفض معدل النمو الى (2,2%) سنويا للمدة (2007 – 2014) بينما بلغ معدل النمو السنوي (3%) خلال المدة (1997 – 2014) كما يتضح لنا من الجدول (4) على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يتميز به العراق اثناء المدة الا انه لايزال يتميز بكثافة سكانية واطئة نسبيا اذ لم تصل الى الان الحد الامثل للسكان اي الحد الذي يكون فيه توافقا بينه وبين المارد الطبيعية مثل (المياه الاراضي الزراعية والنفط) وغيرها المتوفرة في العراق اذ يعتبر حجم السكان متغير اساسا يؤثر في اتجاهات التنمية الاقتصادية والتي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية والتي تمثل نقطة الانطلاق نحو تحقيق التوأمة بين الموارد الاقتصادية والبشرية لضمان تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والتحديات التي تقف امام الاقتصاد العراقي .

جدول (4) حجم السكان ومعدل النمو السكاني .مليون نسمة

السنة	نوع السكان		مجموع السكان	معدل النمو السكاني السنوي		
	ذكور	اناث		الذكور	الاناث	السكان
*1997	10,987	11,059	22,046	0	0	0
**2007	14,943	14,739	29,682	3,6	3,3	3,5
***2014	18,360	17,640	36,000	2,3	2,0	2,2
معدل النمو السنوي				3,0	3,0	3,0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الاحصائية السنوية 2010 – 2011 ص42

(*) حسب نتائج التعدادات العامة للسكان

(**) حسب نتائج الحصر والترقيم لعام 2007

(***) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاسقاطات السكانية لعام 2014

3-أزمة البطالة

بعد تعاظم الانفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار في القطاعات المدنية وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي ادت الى استنزاف الكثير من العوائد المالية واحد من اهم اسباب تفاقم مشكلة البطالة في العراق مما ادى الى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها الامر الذي ولد اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي ان ظاهرة البطالة هي انعكاس للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهده البلد طوال اربعة عقود من الزمن وتشير البيانات المتاحة ان معدل البطالة في العراق مع انهيار النظام السابق وظهور النظام الجديد القائم على فلسفة سياسية واقتصادية جديدة بلغ (28.1) في عام 2008 وكانت من الذكور (30.2%) والاناث (16.0%) وفي عام 2004 انخفضت نسبة البطالة الى (26.8%) ثم انخفضت الى (17.98%) عام 2005 واستمرت هذه المعدلات بالانخفاض الى ان وصلت الى (15.34%) علم 2008 [9] بعد قيام الحكومة

(9) جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج المسح والتشغيل والبطالة في العراق سنوات مختلفة صفحات متعددة .

بتوظيف اعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام والاجهزة الامنية المتمثلة بالدفاع والداخلية وفي عام 2010 بلغ معدل البطالة نحو (27%) [10]ولا يزال مستوى البطالة فب العراق مرتفعا جدا ويمكن ارجاعها الى مجموعة من الاسباب منها تزايد الاعداد التي تم اقصائها من دوائر الدولة المختلفة والاجهزة الامنية واهتمام الدولة بزيادة الانفاق العسكري والتسليح على حساب الاهتمام بمختلف القطاعات الحيوية الامر الذي ادى الى تراجع فرص التشغيل وتفاقم معدلات البطالة والتي تعد البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف واعمال العنف فضلا عن ان ارتفاع البطالة يعني انعدام امكانية الحصول على الدخل مما يترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة وتزايد اعداد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر وغالبيتهم من الشباب . [11] كم أن فقدان رب الأسرة يشكل أيضاً سبباً رئيساً للفقر في العراق وذلك نتيجة لأعمال العنف التي تحدث في العراق منذ الاحتلال الأمريكي ، خاصة وأن نسبة تتجاوز (90%) من الضحايا هم من الرجال مما يؤدي بالتالي إلى أن تتحمل النساء مهمة أعالة عوائل أولئك الضحايا . [12] ومن خلال الجدول(5) نجد ان مستويات البطالة بلغت للأعوام 2003,2004 نحو 28.1، 26,80 وهي نسب عالية، في حين تحسنت نسبة البطالة لعام 2008 الى نحو 15.34 ومن ثم الى 11.0 في عام 2012 وذلك للاستقرار الاقتصادي وتحسن سعر صرف العملة العراقية وتبني الحكومة برامج زيادة التشغيل والتعيينات التي وفرتها الدولة وتطوع الكثير من الأفراد في صفوف القوات المسلحة ومحاربة البطالة ، ومما زاد من البطالة في تقدير بعض الأوساط إلى 60% عام 2003. وان القطاع الخاص تفاقمت محنته بعد عم 2003 نتيجة لانعدام الأمن والاستقرار وسياسة حرية التجارة وتراخي مناخ الاستثمار وتدهور البنية التحتية بسبب الحروب مما اضعف من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي [13].

الجدول(5) معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2012)سنوات مختلفة

السنة	معدل البطالة %
2003	28.1
2004	26.80
2005	17.97
2006	17.50
2007	17.5
2008	15.34
2012	11.0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أعوام مختلفة التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ابو ظبي الملاحق الاحصائية ص 339.

(10) جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح السكان السنوي لعام 2011.
(11) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007.
(12) - OXFAM , Rising To The Humanitarian Challenge In Iraq , July 2007 , P.10
(13) جمهورية العراق، استراتيجية تطور القطاع الخاص. 2014- 2030، 2014.ص52.

4- أزمة المياه والكهرباء

لقد ارتفعت نسبة العراقيين الذين يفتقرون إلى الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للاستخدام البشري من (50%) إلى (70%) منذ عـــام 2003 ، وأن نحو (80%) من العراقيين هم بأمس الحاجة إلى شبكات لتصريف المياه تعمل بشكل صحيح . [12] أضف إلى ذلك معاناة السكان من تدهور نوعية الماء الصالح للشرب الذي يحصلون عليه

جدول (6) معدلات توليد الطاقة الكهربائية ومعدل الطلب الاجمالي والعجز وساعات التجهيز للفترة 2003-2013

السنة / التفاصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة الزيادة السنوية 013-2012
معدل التوليد (ميغا/واط)	3409	3828	3644	3933	4093	4526	5838	6335	6861	7406	12000	57,0
معدل الطلب الاجمالي (ميغا/واط)	4653	5442	6355	7250	7839	8378	8868	10090	13459	14000	14800	5,7
معدل الطب (ميغا/واط)	1244	1614	2711	3317	3746	3852	3030	3755	6598	6594	2800	55,9 (-)
عدد ساعات التجهيز	18	16	14	13	12,5	13	15,8	15	12	13	20	-

المصدر : د. رحيم حسوني زبارة الطاقة الكهربائية في العراق الواقع وافاق المستقبل المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة الثانية عشر العدد الواحد والاربعون 2014 ص69

وانتشار المستنقعات الآسنة التي أدت إلى انتشار مرض الملاريا الذي تفشى بين أوساط الطبقات الفقيرة وخاصة الإحياء التي تعاني من مشاكل الصرف الصحي وانتشار الحشرات المختلفة كالذباب والبعوض التي ساعدت كثيراً في نقل الإمراض بين إفراد المجتمع [15]. دون أن تتم معالجتها في الأنهار والتي تعتبر المصدر الرئيسي لمياه الشرب ، مما أدى بالتالي إلى تفشي الإمراض الوبائية بين السكان . [16] إما بما يتعلق بالطاقة الكهربائية ، فان معدل توليد الطاقة الكهربائية في

العراق بلغ نحو (2978) ميغا واط 1990 حيث كان الانتاج يغطي الطلب المحلي لغاية عام 1994[17] وقد بدء العجز توليد الطاقة بالتزايد بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وتوقف خطط التنمية وزيادة معدل استهلاك الطاقة مما نجم عن تزايد فجوة العجز خلال السنوات اللاحقة اذ بلغت طاقة التوليد المتحققة كمعدل استهلاك سنوي (3409) ميغا واط مقابل معدل طلب(4653) ميغا واط في عام 2003 اي بنسبة عجز(36%) بسبب زيادة معدل دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض تعريفة الكهرباء بالإضافة الى فتح الحدود على مصرعيها وبدون ضوابط لاستيراد الاجهزة الكهربائية المتنوعة وتبلغ حصة استهلاك الطاقة الكهربائية للقطاع العائلي نسبة (46%) من اجمالي استهلاك الطاقة يليها القطاع الحكومي بنسبة (26%) ثم القطاع الصناعي بنسبة(20%) واخيرا

(14) - UNHCH , Opcit , 20 March 2007 .

(15) - وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، بغداد، 2009.

(16) ICRC ,Civilians Without Protection : The Ever Worsening Humanitarian Crisis In Iraq . April 2007 .

(17) – وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014) بغداد 2009ص82.

القطاع الزراعي والتجاري بنسبة (8%) [18] ان استمرار تحليل الجدول رقم (6) اعلاه الذي يبين معدلات توليد الطاقة الكهربائية ومعدلات الطلب السنوية وعدد ساعات التجهيز للمدة (2003– 2013) يتضح انه بالرغم من الزيادة الحاصلة في انتاج الطاقة الا ان البلد ضل يعاني من عجز مزمن في التوليد وبنسبة (71%) بين عامي (2003 – 2009) يقابل ذلك زيادة معدلات الطلب السنوي بنسبة (90%) ضمن المدة نفسها والاسباب هي اعمال التخريب والتدمير التي لاحت المنشآت وتدهور الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي وتقادم وحدات توليد الطاقة الكهربائية وانخفاض مؤشرات الكفاءة الانتاجية التي تصل الى (50%) بسبب رداءة صيانة وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية في حين تبلغ هذه النسبة ما بين(85 – 90%) في الدول المتقدمة [19] ان مشاكل قطاع الطاقة الكهربائية تحولت بالنتيجة الى ازمة في الاقتصاد العراقي بما تسببه من اخفاقات في التنمية الاقتصادية

5- أزمة تخلف الهيكل ألانتاجي والتشغيلي :

يعاني العراق من اختلال كبير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي لصالح القطاع النفطي الذي بلغت اهميته النسبية في هيكل الناتج حوالي 55% عام 2011 ومن ثمة فان قدرة العراق المالية ترتبط بشكل رئيسي بإمكانيتيه النفطية ومن خلال ذلك يمكن معرفة اهمية القطاع النفطي في السيطرة في السيطرة على اهم مصادر النقد الاجنبي لتمويل الاستيراد في ميزان المدفوعات فضلا عن دوره في تمويل الميزانية الاعتيادية وفي تميل الخطط الإنمائية .

ومن خلال تتبع مسار الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية واكثرها شيوعا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي سواء من حيث مستوى النمو او الركود او الانكماش ام من حيث الخصائص التي يتمتع بها هذا الاقتصاد او ذلك انه من اهم ما يميز الاقتصاد العراقي انه اقتصاد ريعي اذ تشكل صادراته النفطية حوالي 99,7% من اجمالي الصادرات ويعتمد على 91% من ايراداته العامة على عوائد الصادرات النفطية عام 2011[20]ومن ملاحظة بيانات الجدول (7) يتبين انه على الرغم من تصدر قطاع التعدين والمقالع المرتبة الاولى من حيث الاسهام في الناتج المحلي وتحقيقه لارتفاعات كبيرة في الاهمية النسبية خلال العامين 1997 و 2002 من 0.2 الى 70% على التوالي وذل نتيجة لتغير كمية انتاج النفط الخام من 18.7 دولار / برميل عام 1997الى 24.3 دولار / برميل 2002 الا ان تلك الاهمية قد انخفضت خلال العامين 2004 و 2011 من 57% الى 55% على التوالي نتيجة لارتفاع المنسوب اليه وهو الناتج المحلي الاجمالي اثر زيادة ناتج القطاعات الاقتصادية الاخرى الا ان قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن (الخدمات الحكومية) تصدر المرتبة الثانية ببلوغه نسبة 13.2% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 بعد ان كانت نسبته 9.6% عام 1997 نتيجة الاسهام الكبير في تخفيف ازمة السكن في العراق من خلال بناء المجمعات السكنية وقد احتل قطاع المال والتامين وخدمات العقارات بنسبة 8.5% عام 2011 بعد ان كان متواضعا خلال الاعوام السابقة اذ لم يحظ

(18) – عادل حميد مهدي خطط وسياسات وزارة الكهرباء ، ورقة عمل قدمت الى منتدى العراق للطاقة بغداد فندق الرشيد 2012/12/12

(19) – د نزار احمد ازمة الكهرباء من الالف الى الياء مجلة الحوا، العدد27 السنة / 6 تموز 2011.ص33 .

(20) - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، بغداد 2013.

بمستوى 0.6% خلال العامين 2002 و 2004 فيما لم تحظ القطاعات الاقتصادية الاخرى الا بالنزر اليسير من الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على تفشي حالة الاختلال في هيكل الناتج بشكل لا يدع ادنى شك في تأصيل حالة الاختلال في الهيكل الانتاجي لحساب القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية عدا قطاع التعدين والمقالع مما يسبب وجود قوة شرائية تعتمد على السوق الخارجية في اشباع حاجاتها ومن ثم تعويض الاقتصاد لاستيراد التضخم المستورد [21]

الجدول (7) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق لسنوات مختارة (%)

الأنشطة الاقتصادية	1997	2002	2004	2011
الزراعة والغابات والصيد	34.6	8.5	6.9	4.2
التعدين والمقالع	0.2	8.5	57.7	55.0
الصناعة التحويلية	0.2	70.4	1.7	1.8
الكهرباء والماء	2.7	1.5	0.8	1.3
البناء والتشييد	0.7	0.2	1.3	5.0
النقل والمواصلات والخزن	0.3	1.6	8.3	4.9
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	28.3	7.8	6.0	6.6
المال والتأمين والعقارات	2.5	0.6	0.6	8.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية الدور	9.6	3.0	16.6	13.2
الناتج المحلي الإجمالي	%100	%100	%100	%100

- المصدر:
- وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية 2008-2009 الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد اذار 2010 ص451
- هيئة وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية 2001 الجهاز المركزي للإحصاء بغداد 2002 صفحات مختلفة
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي ، مؤشرات الحسابات القومية بغداد 2013.

6-أزمة الخدمات الصحية

تعاني الخدمات الصحية للسكان من التردي في جميع مفاصلها ابتداء من قلة المنشآت الصحية وانتهاء بالكادر الراعي لها اذ بلغ عدد الاسرة التي ترعاها المستشفيات الصحية (1) سرير لكل (132) اسرة عام 1997، ثم ارتفعت عدد العوائل لكل سرير الى (191، 215) للسنوات (2007- 2014) [22] على التوالي واذا اخذنا عدد العوائل لكل طبيب معالج (طبيب اختصاص مع طبيب عام) نلاحظ انها قد بلغت(276,264,201) اسرة / لكل طبيب للسنوات (1997,2007,2014) على التوالي اما عدد الممرضين لكل اسرة فقد بلغ (180,162,126) اسرة / لكل ممرض، وعدد الصيدليات والمختبرات الصحية والعامة بعدد الاصابع اذ بلغ عددها (66) مختبر فيما بلغ عدد الصيدليات كمتوسط للمدة (2500) صيدلة مما يؤكد لنا ضعف الخدمة الصحية للسكان بشكل كبير بسبب عدم اكتراث الدولة لأهمية هذا القطاع واثره في حياة السكان الامر الذي نتج عنه زيادة الامراض وخاصة المعدية بالإضافة الى قصر عمر الانسان في العراق اذ يبلغ معدل الوفاة (65) سنة مما اثر في انخفاض انتاجية

(21) - د .عبد الحسيف محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق سلسلة كتب (28) مركز العراق للدراسات بغداد 2008 ص 171.

(22) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010-2011 ص369-393.

السكان بسبب قصور الخدمات الصحية الراعية للإنسان [23] و في عموم العراق يمكن تقدير مدى التردي الذي وصلت اليه من خلال معرفة أن العاصمة بغداد نفسها ، وبقية مراكز المحافظات الرئيسية الاخرى ، اذ تعاني من تراجع حاد في مستواها ونوعيتها . فمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين متدنية جدا بل بسبب انتشار الفساد والمحسوبية في هذا القطاع ، اذ تشير المعطيات الإحصائية إلى إن أكثر من (5000) من خيرة أطباء العراق تركوا عملهم وغادروا إلى خارج البلاد [24].وذلك بسبب حالات القتل والخطف والتهديد . [25]

7- أزمة الديون الخارجية على العراق:

بلغت التعويضات حسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (320) مليار دولار ، تم معالجة بعضها ولا تزال المبالغ المتبقية تدفع إلى الأفراد والمؤسسات والحكومات عن طريق لجنة التعويضات في الأمم المتحدة [26]. وفي 2004/11/21 وقع العراق اتفاقاً مع نادي باريس في سياق معالجة الديون، وحصل بموجبه على تخفيض بنسبة (80%) من إجمالي ديونه الرسمية، مع تلك المجموعة المؤلفة من (91) دولة، البالغة ديونها (38.9) مليار دولار بنهاية 2004 ليصبح الدين (7.8) مليار دولار، واعتمدت ثلاث مراحل لخفض الديون، إذ يتم مباشرة حذف (30%) منه في المرحلة الأولى و(30%) يتم حذفه في المرحلة الثانية، حال قيام العراق بتوقيع ترتيبات اتفاقية برنامج القرض المساند (SBA) مع صندوق النقد الدولي التي تمت في 2005/12/23، وفي المرحلة الثالثة يتحقق خفض آخر بنسبة (20%) على أصل الدين، إلا إن ذلك مرهون باستكمال العراق لبرنامج القرض المساند (SBA)، وهو ما يعتقد انجازه خلال ثلاث سنوات من توقيع البرنامج أعلاه، أي نهاية 2008، وللولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تلك الاتفاقيات، إذ بدأت منذ بداية الاحتلال تدعو إلى (الإصلاح الاقتصادي) في العراق على وفق برامج الصندوق والبنك الدوليين من أجل حصول العراق على شهادة (حسن سير السلوك) تتيح له تسوية ديونه والحصول على التمويل اللازم، وظهر هذا الدور بصدور القرار (483) بعد رفع وزارة المالية الأمريكية تقريراً إلى الأمم المتحدة يوصي بإنهاء الحصار الاقتصادي والشروع ببرنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي الذي تعهد لاحقاً بتقديم (4.3) مليار دولار في مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام 2003، لمساعدة العراق في خطة أمدها خمس سنوات لتمويل خطة إعادة أعمار العراق [27]. وتعتبر هذه الديون حلقة ضعف في قضية الازمات التي تواجه الاقتصاد العراقي ليس لضخامة حجمها وانما لعدم توفر الاموال اللازمة لسدادها فضلا عن التعويضات التي يدين بها العراق منذ حرب الخليج الاولى والثانية للعديد من دول العالم لذا ان خصوصية الديون العراقية تدفع نحو البحث عن حلول غير تقليدية للتعاطي معها لاومن ضمنها سياسات الاصلاح الاقتصادي التي توفرها المؤسسات الدولية .

(23) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010-2011 ص369-393.

(24)- الهيتي، د.نوزاد عبدا لرحمن ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007 – 2008، بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007 – 2008،مركزا لخليج للدراسات ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة 2008 ص 114

(25) -OXFAM , Opcit , pp.11-12

(26) د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 295، بيروت 2003، ص92.

(27) د. مظهر محمد صالح، شروط اتفاقية نادي باريس، نحو تسوية للمديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد 2، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، بغداد، 2005، ص21.

8- أزمة التعليم

يعاني الواقع التعليمي في العراق وخاصة بعد عام 2003 من تركة ثقيلة خلفتها سنوات الحصار الاقتصادي، والتي ساهمت في تخلف النظام التربوي في العراق وجعلته من أدنى المستويات في المنطقة، وطبقا لمسوحات الأحوال المعيشية فأن الأمية منتشرة في العراق، بحيث أن 39% من سكان الأرياف هم أميون وأكثر من 22% من السكان البالغين لم يلتحقوا بالمدارس وهناك 9% فقط هم في المدارس الثانوية والتي تعتبر أعلى مستوى تعليمي لهم [28]. وتصل نسبة الأمية وشبه الأمية من النساء إلى 47% وتزداد الفجوة اتساعاً بين الجنسين في المنطقة الشمالية حيث تنخفض نسبة المتعلمين بـ 20% للنساء عنها للرجال، كما أن هناك تفاوتاً هاماً في مستوى تعليم النساء بين المحافظات. ففي محافظات السليمانية ودهوك والمثنى فأن هناك ما يزيد على 60% من النساء ممن تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر يقل مستوى تعليمهن عن الابتدائية مقارنة بـ 32% و 38% في كل من بغداد والبصرة على التوالي [29] ، هذا بالإضافة إلى التحديات الأخرى والتي تتمثل بتحول عدد من المدارس إلى مأوى للعوائل المهجرة بسبب تدهور الوضع الأمني [30]. وتشير أحدث الدراسات ، الصادرة عام 2007 ، الى أن أكثر من (800) إلف طفل في العراق قد تركوا الدراسة ، مقارنة ب (600) ألف طفل في عام 2004 . [31] ويشير الجدول (8) الى نسبة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم العام بلغت (9.2) عام 2003 واستمرت نسبة الانفاق على التعليم بالتذبذب والانخفاض والارتفاع الى ان وصلت نسبة الانفاق على التعليم الى (9.5) عام 2012 ام بالنسبة للأنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (1.1%) عام 2003 وارتفعت هذه النسبة الى (3.9%) عام 2012 ليظهر عندها التدني الحاصل لمؤشرات القطاع التعليمي منها صافي قيد التعليم بعد ان كان للمدارس الابتدائية نحو (86.3%) وللثانوية (84.3%) ذلك عام 2004 ثم انخفض عام 2011 ليصل الى (86.6%) للتعليم الابتدائي و(83.4%) للتعليم الثانوي [32] وازدادت معدلات التسرب في المدارس الابتدائية من (105431) تلميذ عام 2008 / 2009 الى (123053) تلميذا في عام 2010 / 2011 [33] مما يوكد ان التعليم كأداة تمكين لا يزال قاصرا عن مواجهة مشكلات الامية واتسرب من التعليم وانخفاض صافي نسبة القيد في التعليم وهيه من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي.

(28) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، ج1، الجداول، ص80- 87.
(29) هشام ياسين شعلان ، اليات التحول من نضام التخطيط المركزب الى نظام اقتصاد السوق : تجربة الاقتصاديات المتحولة .الطبعة الاولى دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 2004 ص90
(30) OXFAM , Opcit , p. 12 .
(32)- جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء خلاصة التقارير الصادرة عن مدبربة الاحصاء التربوي والاجتماعي سنوات مختلفة صفحات متعددة
(33)- جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء خلاصة تقرير مدبربة الاحصاء التربوي والاجتماعي للعام 2011 ص6

جدول (8) توزيع نسب الانفاق الحكومي للتعليم في العراق للمدة (2003 – 2012)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانفاق الحكومي على التعليم	**9.2**	**11.0**	**10.0**	**10.8**	**11.2**	**10.9**	**11.8**	**9.5**	**10.5**	**9.5**
الانفاق الحكومي على التعليم الى GDP	**1.1**	**3.1**	**2.2**	**2.6**	**3.8**	**3.2**	**2.9**	**3.4**	**3.5**	**3.9**

المصدر :

- جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية سنوات مختلفة صفحات متهددة
- جمهورية العراق وزارة المالية الموازنات العامة لسنوات مختلفة صفحات متعددة
- جمهورية العراق وزارة التخطيط وبيت الحكمة التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لعام 2008 ص119- 120

أزمة ألتضخم

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة متعلقة بالتضخم إذ تزايد بشكل كبير بعد عام (2003) بسبب الاختلالات الهيكلية والبعض من المسئولين اللذين ليس لديهم كفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات اللذين كانت لديهم الدور الكبير في تعزيز الفساد في أجهزة الدولة وبسبب ذالك تعززت موجات التضخم والنتيجة ارتفاع تدريجي في الأسعار، ومن الجدول (9) نلاحظ إن التضخم في السنوات التي سبقت عام (2008) دالة للحالة الأمنية وما رافقها من شح في العرض السلعي خاصة في الوقود والمنتجات النفطية هذا بالإضافة للتضخم المستورد وبالذات تضخم أسعار الأغذية . فمنذ عام 2003 لعبت أسعار الوقود دورا أساسيا في تصعيد التضخم حتى عام (2007)(لازمة الوقود) ومن ثم في تخفيضه بعد ذالك عندما تحسنت الحالة الأمنية واتخذت إجراءات لتغير أسعار الوقود وإجراءات في زيادة عرضه [34] .لقد بلغ معدل التضخم حوالي 35،9 % سنويا خلال الفترة (2002–2007) لينخفض ليصل الى تضخم سالب (انخفاض معدل الأسعار) مقداره 2،8 ٪ في عام 2009 ثم يرتفع باعتدال إلى 2،2 في 2010 والى 5،5 ٪ في 2011 ويبين الجدول (9) تطور التضخم (كما مقاس بالتغير النسبي لأسعار المستهلك) منذ 2003 ومساهمة فقرات الإنفاق المختلفة فيه

جدول (9) التضخم في العراق ومساهمة فقرات الإنفاق فيه

السنة	معدل التضخم السنوي %	مساهمة فقرات الإنفاق في التضخم				
		الغذاء	الإيجار	الوقود	أخرى	مجموع المساهمات
2007-2003	**35،9**	**16**	**50**	**26**	**9**	**100**
2008	**2،7**	**88**	**215**	**219 -**	**16**	**100**
2009	**2،8 -**	**71**	**127**	**292 -**	**6 -**	**100 -**
2010	**2،2**	**37**	**58**	**1-**	**7**	**100**
2011	**5،5**	**18**	**42**	**23**	**17**	**100**

المصدر : محتسب من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ,الجهاز المركزي للإحصاء .معدل التضخم السنوي المركب للفترة 2003-2007 محتسب بين 2002 و 2007

ملاحظة : قبل عام 2010 المقارنات بين ارقام قياسية بأساس1993 ومنذ 2010 المقارنة بأساس 2007 مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر أرقام 2009 بالأساسين.

(34) Middle East Economic Survey, April.

9- الأزمة الأمنية

أثرت الحالة الأمنية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير حتى إن بعضهم قسم مناطق البلد إلى مناطق ساخنة ومناطق آمنه ، وكان للتدهور الأمني أثره في القطاعات الاقتصادية كافة، ألا أن القطاع الأكثر تأثراً هو قطاع الكهرباء الذي يعد عصب الحياة وقد توقفت معه اغلب المشاريع ، ومن ثم صار التدهور الأمني قيداً يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن ملاحظة احصائيات يونامي (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق) لأعداد القتلى بسبب اعمال العنف التي حدثت في العراق من خلال الجدول (10) إذ يرى إن العلاقة بينهما علاقة تبادلية ذلك إن انعدام الأمن يؤدي إلى توقف عمليات إعادة الأعمار وهو ما يؤدي إلى انعدام الوظائف، ومن ثم انعدام الأمن [35] في حلقة مفرغة ومحكمة

الجدول (10) اعداد القتلى بسبب اعمال العنف للأعوام (2012-2013-2014)

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec	Tot
2012	302	150	179	206	149	360	338	292	398	189	445	230	**3238**
2013	319	418	229	595	963	685	928	716	887	852	565	661	**7818**
2014	618	564	484	610	603	1531	1737						

المصدر : (UNAMI Human Rights Office, 'Human Rights, for All Iraqis, Every Day' CIVILIAN CASUALTIES: 2008-2012 http://www.uniraq.org/images/documents/UNAMI_HRO_%20CIVCAS%202008-2012.pdf & UN Casualty Figures for November 2013 http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1394:un-casualty-figures-for-november-2013&Itemid=633&lang=en،

المبحث الثالث : جهود الإصلاح الضرورية للاقتصاد العراقي

1. إصلاح هيكل الإنتاج الاقتصادي

إصلاح هيكل انتاج "الاقتصاد العراقي" وخط استراتيجية استثمارية مركزة لاستخدام المصادر المتوفرة لزيادة تنوع هيكل الاقتصاد للمحافظة على تنمية متواصلة على المستوى الطويل وإنهاء الخطورة التي يوجبها الاتكال شبه التام على "النفط" وتعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية ، ويشمل هذا دعم كل من التدابير المتعلقة بزيادة الإيرادات وتدابير التحكم في الإنفاق أو تخفيضه ، بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض معدلات التضخم ، وغالباً ما يرتبط ذلك بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي ، مثل نفقات الدعم ولاسيما في مجال الغذاء وتعيين الخريجين والتعليم والصحة ، ومحاولة تحصيل رسوم عن هذه الخدمات ، وكذلك رفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء ورسوم الخدمات الحكومية وأسعار بيع منتجات القطاع العام ، بهدف زيادة الإيرادات العامة [36].

(35)- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات "الشرق الأوسط، إعادة أعمار العراق "التقرير ،عمان ص ٍ16.

2. أصلاح مسار السياسة التجارية

من خلال ضبط الاستيراد حتى ولو استلزم الأمر حماية المنتج الوطني في الأجل القصير على إن يستكمل تحريرها بشكل تدريجي وانتقائي [37] لان الاستيراد المنفلت أدى إلى تقويض "الاقتصاد العراقي" إذ أفرزت سياسة "الباب المفتوح" جسامة الخسائر التي تحملها خلال إنتاج المزيد من العيوب في "النشاط الاقتصادي" وتفاقم حجم البطالة وتراجع الأجر.....، وفي جانب الصادرات يجب التكثيف على السلع ذات الخاصية التنافسية وذات القيمة المضافة المرتفعة ، كذلك إعادة النظر في التعريفة الجمركية بصيغة تؤمن الحماية الانتقالية بالحدود التي تسمح بها التزامات البلد مع العالم الخارجي خصوصا المؤسسات العالمية. على الرغم من تناقض هذه الإجراءات مع ضروريات تحفيز" الاستثمار الأجنبي".

3. أصلاح دور السياسات النقدية والمالية

استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات ،لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، بالتالي استعادة جدارته الائتمانية [38]. وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان [39]

4. جذب الاستثمار الأجنبي

عقد مؤتمرات وندوات وإجراء الكثير من الإفادات إلى خارج البلد واستضافة الوفود الأجنبية بهدف الترويج لفرص الاستثمار داخل القطر[40] ان هذه الإجراءات تساعد و تشكل مناخاً "استثمارياً " مميزا والذي يستلزم تأمين "الاستقرار السياسي والاقتصادي" ويجب خلق فرص عمل إضافية تتطلب تسريع وثائر النمو وخلق دفعة قوية للاستثمار وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن في العراق وعلى الرغم من القوانين والتعليمات الصادرة لخلق بيئة استثمارية جاذبة الا ان العامل الأمني لم يزل هو المحدد الأساس لجذب تلك الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها ،أما في مجال الاستثمار الحكومي فانه بلغ 31% من إجمالي التخصيصات وبلغت نسبته الى الناتج 26.1% [41]،وهي نسبة مثلى الا ان المشكلة تتعلق بالظروف المحيطة بالبلد وخاصة تفشي ظاهرة الفساد وعدم كفاءة الجاهزة التنفيذية ،لذا لم تجد الحكومة التي تعد رب العمل الأساس رب عمل شريك يستطيع توفير فرص عمل وتامين استمرارها الا وهو القطاع الخاص خاصة وان البلد من الناحية الدستورية يتجه نحو اقتصاد السوق الذي يجب ان يكون بشكل علمي ومدروس بحيث لا يتم فسح المجال في انسياب الفائض الاقتصادي صوب القطاع الخاص وتمنعه عن الدولة [42]، وبذلك تتم إضافة أعداد جديدة للحيتان السمان.

(36)- محمود خالد المسافر ، العولمة لاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص155.
(37)- محمد جلال مراد "البطالة والسياسة الاقتصادية" ، دمشق ، ص39
www.mafhoum.com/syr/articles99/naboulsi/**mrad**.htm
(38)- ا لتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص 28.
(39)- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 1994 ، ص143.
(40)- بحوث اقتصادية عربية ، العدد 25 ، السنة العاشرة ، 2001 ، ص71 ...
(41)- "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"، تقرير مناخ، الاستثمار في "الدول العربية" لعام 2000، "الكويت"، 2001، ص 187.

5. أصلاح مشكلة البطالة

معالجة البطالة في العراق تتطلب حلول استثنائية، خاصة وإن نسبة الشباب مرتفعة، والتي تتطلب أولاً وقف آليات توليدها، وهذا يحتاج إلى الشروع بإصلاحات اقتصادية تطال كل مفاصل الحياه الاقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة العراقية، مما يوضح مدى الترهل في هذا القطاع. كما يتطلب الأمر تشجيع عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج توعية لا تتوقف عند حدود الإعلام، بل لابد وإن تصل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع بدور مهم ورئيس، إذ إن معدلات النمو السكاني في العراق من أعلى المعدلات في العالم، كذلك معدلات الخصوبة. كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا من جهة، بالإضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى، إلا إن هذا البرنامج يفتقر إلى الشفافية وإلى متابعة التنفيذ، كما إنه ركز على المشاريع الصغيرة، ولو كان من الأوفق القيام بحملة توعية وإلى وضع برنامج تدريبي يتعلق بالجوانب الفنية لكنت مردوداته أفضل[43]، إذ من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة والفقير في العراق.

6. تنمية التعليم وتطوير الطاقة البشرية:

يلعب "النظام التعليمي" دوراً اساسي في توفير التنمية الاقتصادية على أن يؤمن الموارد البشرية بالقدر المطلوب ، لكن العيوب التي حدثت في تخصيص المصادر أثرت في مسار "النظام التعليمي" ،إذ ساد التفضيل للاختصاصات الأدبية على الاختصاصات العلمية ، كذلك تفضيل التعيين العام غير المرتبط بالإنتاجية قلل من أهمية التعليم [44]، ذلك بان المؤهلات العلمية استعملت لاحتساب "الرواتب والأجور" وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية ،وهذا يستوجب إن تقيد الصلة بين نظام التعليم وسوق العمل وان يستهدف نظام العاطلين عن العمل عن طريق جدول أعمال "التأهيل والتدريب" وان تقيد علاقة المجتمع مع الجامعة بخاصيتها في إعداد جيل من المتعلمين يقضي حاجة السوق .

7. القضاء على حالات الفساد

ايجاد قانون صارم لمنع هدر "الأموال العامة" "والفساد الإداري" والمسائلة الجادة لدوائر المفتشين للذين يعملون "واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة" حسب الاختصاص ضمن الوزارة المقصودة، وتبديل "قانون الحصانة" المقدم "للوزراء وأعضاء" "مجلس النواب" لتتمكن الجهة "القضائية" في "التحقيق والمسائلة" في مسائل "الفساد المرفوعة" ضدهم، كذلك الانتقاء السليم للشخصيات النزيهة من هيئات الرقابة والتحقيق والنزاهة.

8. إصلاح نظام التعليم

يلعب النظام التعليمي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي على أنه يؤمن موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب ،الا ان التشوهات التي حصلت في تخصيص الموارد أثرت في اتجاه النظام التعليمي ،أذ ساد التفضيل للتخصصات الأدبية على التخصصات العلمية ، كذلك تفضيل التوظيف العام غير المرتبط بالإنتاجية قلل من أهمية التعليم [45]، ذلك بان المؤهلات العلمية استخدمت لاحتساب الرواتب والاجور وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية ،وهذا يتوجب ان توثق الاعلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل من خلال برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة بصفتها في إعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق .

---

(42)- رمزي زكي "اللبرالية المستبدة" سينا للنشر،القاهرة،1993،ص 83.

(43)- . التقرير الاستراتيجي الثاني، (بابل: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2009) ص231-232.

(44) باسم عبد الهادي حسن , مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة , مقال منشور في جريدة المدى العدد , 402 بتاريخ 2005/6/2، ص96 .

الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات

1. الاستنتاج الرئيسي الذي توصل اليه البحث هو تطابق فرضية البحث عن الأزمات الاقتصادية هي من أهم أسباب عدم استقرار العراق اذ اثبت البحث ان العلاقة بين الازمات والاستقرار الاقتصادي هي علاقة طردية أي كلما زادة الازمات في البلد زاد عدم الاستقرار الاقتصادي
2. أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أزمات و أن السياسة الاقتصادية التي تبناها العراق غير رشيدة كسياسة الانفتاح الاقتصادي
3. الإصلاح "الاقتصادي" هو إرشاد "السياسة الاقتصادية" على الجانب الذي يضمن تحقيق علاقة متلائمة بين المصادر المتاحة للمجتمع ومتطلباته التي تؤدي إلى تصحيح الاختلال الأساسي للاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام .
4. تعتبر المديونية و التعويضات من اكبر العقبات التي تقف بوجه المسار الطبيعي لتطور الاقتصاد العراقي
5. بالرغم من الحروب والحصار الاقتصادي على العراق وما تخللته من ظروف اقتصادية وسياسية طيلة العقود الثلاثة الماضية لكن العراق يمتلك ثروات هائلة إلا إن المتغيرات السياسية والعسكرية الأخيرة أثرت وبشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي
6. كان لعسكره المجتمع العراقي أثرا مباشرا على القطاعات الخدمية مما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد لارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي الذي تدنت مستوياته بشكل كبير جدا .
7. يعتبر "الإصلاح الاقتصادي" في العراق من التجارب الحديثة والتي لم يألفها العراق من قبل فمن الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة الكثير من المعوقات والمشاكل في التنفيذ.
8. إن التكلفة الحقيقية لتنفيذ جدول أعمال "الإصلاح الاقتصادي" تقع نسب كبيرة منها على عاتق الفئة العاملة التي تتكبد المزيد من البطالة بين صفوفها وانخفاض الأجر الحقيقي للعمال انخفاضا شديدا.

التوصيات

1. الاسراع قدما لتنفيذ برامج "الإصلاح الاقتصادي" لما لها من اثأر اقتصادية هادفة .
2. التسريع في الوصول إلى صيغ لعلاج "مشكلة المديونية العراقية" حيث يجب ان يتضمن كافة البلدان "الدائنة"
3. التأكيد على دعم "الاستثمار الأجنبي" وتشجيع العمل في البلد من اجل خفض معدل "البطالة" عن طريق تأمين فرص عمل في "القطاع الخاص" وكذلك توفير "إيرادات مالية" للبلد.
4. تنشيط "نظام الحماية الاجتماعية" المنصفة التي من المفروض إن تلازم اعمال "الإصلاح الاقتصادي" .
5. إعطاء التسهيلات "الإدارية والقانونية" "لمنظمات المجتمع المدني" لمراقبة الاوضاع التي تصاحب تنفيذ "برامج الإصلاح الاقتصادي" لإيقاف ظاهرة "الفساد الإداري" .

6. إتاحة الفرصة لأجهزة الإعلام باعتبارها السلطة الرابعة لمراقبة ومتابعة الأداء الاقتصادي في ظل تطبيق برامج الإصلاح والكشف عن أي مسئول إداري أو اقتصادي يسعى لتحقيق دخل غير مشروع مستغلا وظيفته ويقع هذا العمل ضمن خانة الفساد الإداري.
7. تفعيل العمل بقانون العقوبات العراقي باعتباره رادعا لمتعاطي الرشوة والاستغلال الوظيفي.
8. دعم وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص من خلال توفير المناخ الملائم لهذا القطاع ، ليتولى دوره الريادي في المنافسة الحقيقية. والإسراع في معالجة ظاهرة الإغراق في السوق العراقية (التي أسهمت في تخفيض معدلات الإنتاج الوطني)، من خلال تبني أسس وضوابط سليمة لنظام التعريفة الكمر كية وتأمين الحماية اللازمة للمنتجات المحلية لغرض تشجيعها في تطوير وزيادة الإنتاج.
9. تقديم التسهيلات الادارية والقانونية للمنظمات الانسانية لمزاولة نشاطها في العراق من اجل توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لفئات كبيرة من المجتمع العراقي .

المصادر:

أ.الكتب والمجلات :

(1) – بلقاسم العباس "حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط جسر التنمية العدد الثامن والتسعون سبتمبر/كانون الاول،2010.

(2) - عبد الستار ، طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987.

(3) - مضر منعم السباهي، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي،2012

(4) - مرزوق ،د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد16) ،بغداد2007.

(5) - د نزار احمد ازمة الكهرباء من الالف الى الياء مجلة الحوا، العدد27 السنة / 6 تموز 2011 .

(6) - د .عبد الحسيف محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق سلسلة كتب (28) مركز العراق للدراسات بغداد 2008 .

(7) - د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 295، بيروت 2003،

(8) - د. مظهر محمد صالح، شروط اتفاقية نادي باريس، نحو تسوية للمديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد 2، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، بغداد، 2005،

(9) - محمود خالد المسافر ، العولمة لاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ،

(10) - رمزي زكي "اللبرالية المستبدة" سينا للنشر،القاهرة،1993.

(11) باسم عبد الهادي حسن , مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة , مقال منشور في جريدة المدى العدد 402, بتاريخ2005/6/2 .

(12) - هشام ياسين شعلان ، اليات التحول من نضام التخطيط المركزب الى نظام اقتصاد السوق : تجربة الاقتصاديات المتحولة .الطبعة الاولى دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 2004

ب .**الأبحاث والتقارير:**

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ،
2- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء نتائج المسح والتشغيل والبطالة في العراق سنوات مختلفة صفحات متعددة .
3- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح السكان السنوي لعام 2011.
4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007.
5- جمهورية العراق، استراتيجية تطور القطاع الخاص. 2014- 2030، 2014.
6- وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، بغداد، 2009.
7- وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014) بغداد 2009.
8- عادل حميد مهدي خطط وسياسات وزارة الكهرباء ، ورقة عمل قدمت الى منتدى العراق للطاقة بغداد فندق الرشيد 2012/12/12
9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، بغداد 2013.
10- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2010-2011
11- مختلفة صفحات متعددة
12- جمهورية العراق وزارة الهيتي، د.نوزاد عبدا لرحمن ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007 – 2008، بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007 – 2008،مركزا لخليج للدراسات ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة 2008
13- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، ج1.
14- جمهورية العراق وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء خلاصة التقارير الصادرة عن مدبربة الاحصاء التربوي والاجتماعي سنوات التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء خلاصة تقرير مدبربة الاحصاء التربوي والاجتماعي للعام 2011
15- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات "الشرق الأوسط، إعادة أعمار العراق "التقرير ،عمان.
16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .
17- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 1994 .
18- بحوث اقتصادية عربية ، العدد 25 ، السنة العاشرة ، 2001 ،
19- "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"، تقرير مناخ، الاستثمار في "الدول العربية" لعام 2000، "الكويت"، 2001.
20- التقرير الاستراتيجي الثاني، (بابل: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، حزيران 2009) ص231-232.

ج . المصادر الأجنبية :

1- See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003**, Op. Cit.,** P.P.4-7

2 - OXFAM , Rising To The Humanitarian Challenge In Iraq , July 2007 , P.10

3 - UNHCH , Opcit , 20 March 2007 .

4- ICRC ,Civilians Without Protection : The Ever Worsening Humanitarian Crisis In Iraq .
5- OXFAM , Opcit , pp.11-12 April 2007 .

6- OXFAM , Opcit , p. 12

7- Save The Children Organization , Last In Line , Last In School , Uk , 2007 .

8- Middle East Economic Survey, April.

د .**المقالات من شبكة الانترنيت**

(1)- محمد جلال مراد "البطالة والسياسة الاقتصادية" ، دمشق ، ص39
www.mafhoum.com/syr/articles99/naboulsi/**mrad**.htm

(2) -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency International Secretariat,